

بسم الله الرحمن الرحيم

استخدام الجيلاتين الخنزيري في الغذاء والدواء¹

الدكتور/ عبدالفتاح محمود إدريس

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين ... وبعد :

فلقد اكتشف العلم في العصر الحديث مصادر للدواء ، وطرقاً للعلاج، لم تكن معروفة من قبل ، كما أن مختبرات البحث العلمي ، قد طورت أساليب العلاج ، وصنوف الدواء وأنواع الغذاء بصورة لم تسبق ، وكان لسوء الطالع أن يصدر ذلك كله من عالم لا تحكمه مبادئ الشريعة الإسلامية ، وأن يعيش المسلمون على هامش حضارة هذا العالم ، عالة على غيرهم في كل شيء ، وإن كانت هناك أصوات تبرر تخلف المسلمين بعزل شتى ، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح غذاء المسلمين كدوائهم ولباسهم وغيره ، محكوماً بتدبير غيرهم ، لا بتدبير أنفسهم ، وقد نجم عن ذلك مشكلات وعقبات ، كان من رحمة الله سبحانه بعباده ، أن تكفل دينه الحنيف بحلها ، في إطار ما حوته الشريعة الإسلامية من أحكام تتضمن اليسر وعدم العنت بالمكلفين بها ، فالشريعة السمحة ما جاءت لتسد على الناس منافذ حاجاتهم الحقيقية ، وإنما جاءت لتلبية الحاجات الصحيحة ، التي تستلزمها ظروف الحياة ومتطلباتها في كل زمان ومكان ، تيسيراً على الخلق ، ورفعاً للعسر والعنت والمشقة عنهم .

ولهذا كان هذا البحث الذي يعرض لبعض المشاكل الناجمة عن استيراد ما أنتجته الحضارة المادية ، تهافت المسلمون عليه ، بزعم أنه الحل الجاهز الميسور ، لبعض مشاكلهم الصحية والغذائية وغيرها ، ريثما يتمكنون من اللحاق بركب الحضارة ، فيستغنون بمنتجاتهم عن منتجات غيرهم .

ومن هذه المشكلات ، استخدام الجيلاتين المتخذ من بعض أجزاء الخنزير ، في صناعة بعض المواد الغذائية والدوائية .

الفرع الأول حقيقة الجيلاتين

أبين في هذا الفرع المقصود بالجيلاتين ، ومصادره ، وطرق إنتاجه .

أولاً : المقصود بالجيلاتين :

الجيلاتين : عرفه أ.د. وفيق الشرفاوي (١) بأنه عبارة عن : البروتينات المستخلصة من المادة اللاصقة ، لأنسجة الجلود أو العظام الحيوانية "كولاجين" (٢) بعد معاملتها بطرق كيميائية ، وهو مادة صلبة بيضاء اللون ، بها لون أصفر خفيف ، تذوب بسهولة في الماء الساخن ، وتعطي محلولاً لزجاً ، عندما يبرد المحلول أو يتجمد في صورة هلام شفاف .
وقال عنه د. محمد الهواري (٣) : هو مادة بروتينية تشبه بروتين الدم " الهيموجلوبين " والأنسولين وبروتين البيض ، ومن خواصها أنها ذوابة في الماء ، وتستخلص بمعالجة مادة الغراء الموجودة في جلد الحيوان "الكولاجين" ، أو مادة العظمين "الأوسين" (٤) الموجودة في عظامه، بالماء في وسط حمضي أو وسط قلوي .

وبين البروفسور : محمد عبدالسلام (٥) حقيقته، فقال: هو محصول من محاصيل تفكك البروتينات ، يتم الحصول عليه بواسطة تفكيك الهيكل الكيميائي للبروتينات الحيوانية ، المعروفة باسم "الكولاجينات" ، وذلك بإقحام جزيئات من الماء في مواضع مختلفة من هذا الهيكل ، مما يؤدي إلى تكسير الأربطة الكيميائية التي تربط بينها ، وتشكيل هياكل كيميائية جديدة أصغر حجماً ، وتجرى هذه العملية التي يطلق عليها اسم الحلمة "أي التحلل بواسطة الماء" ، إما في بيئة حمضية، وإما في بيئة قلوية ، وإما باستعمال إنزيمات مختارة لأغراض خاصة .

ثانياً : مصادر الجيلاتين :

يستخلص الجيلاتين الخام من المصادر الأساسية التالية :

- ١- جلود الإبل والبقر والجاموس والغنم والماعز والخنازير .
- ٢- عظام الإبل والبقر والجاموس والغنم والماعز والخنازير .
- ٣- القصاصات المتبقية من الجلود الصالحة للدباغة ، بعد أخذ القطع الكبيرة التي تستخدم في صناعة المنتجات الجلدية .
- ٤- تجرى الآن أبحاث لدراسة إمكان استخلاص الجيلاتين من الأسماك .
وهذه المصادر يمكن تصنيفها إلى قسمين هما : جلود الحيوانات وعظامها .

القسم الأول : الجلود :

وهي تتنوع إلى أنواع ثلاثة :

- ١- جلود خضراء أو طازجة : وهي جلود الحيوانات التي تم سلخها في المجازر ، وهذه الجلود ترسل إلى مصانع استخلاص الجيلاتين في ثلاثيات خاصة ، خلال أربع وعشرين ساعة .
- ٢- جلود جافة : وهي تلك التي تجفف لدبغها في مصانع دباعة الجلود ، وما يستخدم منها في

صناعة الجيلاتين ، هي تلك الأجزاء المتبقية من الصناعات الجلدية والتي لاتصلح فيها ، كالجلد حول الرقبة ، وما على الأرجل الأمامية والخلفية ، وما يغطي الذيل ، وهذه الأجزاء ترسل لمعالجتها قبل الاستخلاص .

٣- جلود جافة معالجة بأملح الكروميوم : وهي بقايا جلود الحيوانات التي تم معالجتها بأملح الكروميوم أثناء الدباغة ، ويجب معالجتها ومعادلتها قبل استخلاص الكولاجين منها .

القسم الثاني : العظام :

وأهم العظام التي يستخرج منها الجيلاتين : عظام الجمجمة ، والقصص الصدري ، والعمود الفقري ، والأرجل الأمامية والخلفية ، وعظام الذيل ، وتتنوع العظام إلى نوعين :
١- عظام خضراء أو طازجة : وهي الناتجة بعد ذبح الحيوانات ، وتقطيعها وتخليص العظام من اللحوم ، وترسل هذه العظام إلى مصانع استخلاص الجيلاتين ، في ثلاث خاصة خلال ثمان وأربعين ساعة ، وتحتوي هذه العظام على نسبة من المواد الدهنية وبقايا اللحوم .
٢- عظام جافة : وهي بقايا الهياكل العظمية للحيوانات ، وتخلو من المواد الدهنية وبقايا اللحم بفعل حرارة الشمس .

ثالثاً : إنتاج الجيلاتين :

يتم إنتاج الجيلاتين من جلود الحيوانات وعظامها وفقاً للخطوات التالية :

١- إزالة الشحوم :

في هذه المرحلة تتم إزالة الشحوم وبقايا اللحم ، من الجلود والعظام الخضراء ، بغسلها بالماء البارد في أحواض كبيرة ، حيث تطفو الشحوم وتترسب الأتربة والشوائب في القاع ، أما الجلود والعظام الجافة فلا تحتوي على مثل هذا الشحم .

٢- إزالة الأملاح المعدنية :

تتكون العظام من مادة "الأوسين" الغنية بالجيلاتين ، والمكسوة بغطاء صلب من الأملاح المعدنية ، مثل فوسفات و كربونات الكالسيوم ، والحديد ، والمغنسيوم ، والمنجنيز ، ولهذا يتم إضافة محلول حمض الأيدروكلوريك المخفف إليها لإذابتها أولاً ، ثم يتم ترسيبها بإضافة محلول الجير المطفأ فينتج ثاني فوسفات الكالسيوم .

٣- المعالجة قبل عملية الاستخلاص :

تحتاج العظام بعد إزالة الشحوم وأملح الكالسيوم منها ، إلى عملية خاصة لتحويل الأوسين إلى كولاجين ، يسهل تحلله بالماء لاستخلاص الجيلاتين ، وذلك بنقل العظام إلى أحواض بها الجير المطفأ ، حيث يتم قلبها باستمرار ليتخللها الهواء ، منعاً لتحللها بالميكروبات ، وحتى يصل الجير إلى أنسجة العظام الداخلية ، فيحسن من نوعية المنتج النهائي من الجيلاتين ، وتتراوح المدة اللازمة للتجهيز ما بين أربعة أسابيع إلى ثمانية ، ويمكن اعتبار هذه العملية بمثابة تخمير للعظام أو الجلود ، ولذا يلزم التخلص من الجير بعد نزوح العظام أو الجلود ، بالغسل بالماء المستمر ، ثم تضاف إليه كميات من الأوكسجين المركز ، أو حمض الكريتوز ، التي تزيل الألوان ، وتعمل كمادة حافظة وقاتلة للميكروبات .

وتسمى هذه الطريقة في المعالجة ، بالطريقة البطيئة ، وينتج عنها جيلاتين [ب] ،

الذي يستخدم في صناعة أفلام التصوير ، والكبسولات الصلبة التي تستخدم في تعبئة الأدوية ، ويمتاز هذا النوع بجودته العالية ، ومواصفاته الدقيقة .
وهناك طريقة أخرى في المعالجة أسرع من السابقة ، تستخدم حمض الأيدروكلوريك فيها عند معالجة الجلود ، وخاصة جلود الخنازير ، وبعض أنواع من الأوسين ، أو جلود بعض الحيوانات الأخرى ، ويتم ذلك داخل أحواض مخصصة لذلك ، ولمدة تتراوح بين يوم أو يومين فقط ، وهذه الطريقة تعرف بالطريقة الحامضية ، التي ينتج عنها جيلاتين (أ) الذي يستخدم أكثره في الصناعات الغذائية ، وهو يقل في جودته عن النوع السابق .

٤- استخلاص الجيلاتين من الكولاجين :

يتم هذا الاستخلاص بوضع الكولاجين داخل أجهزة موضوعة على التوالي ، حيث يتم الاستخلاص بالماء العادي عند درجة حرارة ٢٠٥م تقريباً ، ترفع ٥٥م في الجهاز الذي يليه لتصل إلى ٣٠م ، وهكذا حتى تصل درجة حرارة الماء الذي يستخلص به الجيلاتين إلى ٨٠م .

٥- التركيز والتجفيف والتعبئة :

ترشح المحاليل ذات التركيز الخفيف ، المحتوية على جيلاتين ذائب في الماء - وهي ساخنة - خلال مرشحات ، ثم يتم نقلها إلى أجهزة التركيز تحت ضغط جوي منخفض ، لتصل نسبة التركيز إلى ٥٣٪ ، وعند ذلك يتم رفع درجة الحرارة إلى درجة الغليان لبرهة ، ثم يبرد الجيلاتين حتى يتجمد ، ثم يكبس في شبكة مثقوبة ليخرج على هيئة خيوط رفيعة ، تقطع بعد ذلك إلى قطع صغيرة ، ثم تطحن إلى مسحوق ناعم أو خشن ، توطئة لاستخدامه في الأغراض المختلفة (١) .

الفرع الثاني استخدامات الجيلاتين

- يستخدم الجيلاتين على نطاق واسع في الصناعات الدوائية والغذائية وغيرها ، لما له من خواص عدة تجعله مناسباً لمثل هذه الاستخدامات .
ومن استخداماته في الصناعات الغذائية ما يلي :
- أ- استخدام الجيلاتين في تغليف اللحوم ، وحيوانات البحر المختلفة من أسماك وربيان وغيرها ، وكذلك لحم البقر المعلب (البوليفيف) ، وغيرها من اللحوم المعلبة .
 - ب- استخدامه في صناعة المتلجات (كالجيلاتين والآيس كريم) ، ومنتجات الألبان : كالجبن الطري ، والجبن القريش ، واللبن الرائب (الزبادي) المخلوط بالفاكهة ، والكريمة المخفوقة .
 - ج- استخدامه في صناعة الحلويات المختلفة ، مثل : بعض أنواع اللبان أو العلك وحببات الحلوى الهلامية ، والساكر ، والكريمات والملبسات ، والمارش مالو (سكر وجيلاتين وزلال البيض) .
 - د- استعماله في صناعة الأطعمة المهيأة على شكل مساحيق مهلمة : كمسحوق الهلام (الجيلي) ، ومسحوق البودنج وغيرها .

- هـ- استعماله في المخبوزات وصناعة الحلوى : كالعجائن ، والكعك ، والفطائر ، والتورته بأشكالها المختلفة .
- و- استخدامه في صناعة المشروبات المختلفة : كمشروبات الحليب ، والحساء ، وعصائر الفاكهة ، وغيرها .
- ز- استعماله في صناعة المرببات ، كمادة مجمدة بها ، والحلويات كمادة مزينة لها .
- ح- استخدامه في تجهيز أقوات للمرضى ، الذين أجريت لهم جراحة في القناة الهضمية ، أو المصابين بقرحة في المعدة أو الإثنا عشر .
- ط- استخدامه في صناعة الأغذية المنخفضة السعرات الحرارية ، التي تستخدم للتحكم في وزن الجسم ، وتغذية مرضى السكر .
- ي- كما يستخدم كبديل للدهون الحيوانية والنباتية في إعداد بعض الأغذية .
- ومن استخداماته في الصناعات الدوائية مايلي :**
- أ- استخدامه في تحضير كبسولات الدواء القاسية أو اللدنة ، والكبسولات الدوائية الدقيقة .
- ب- استعماله في إنتاج أقراص المص القاسية أو الطرية ، ونحوها من المستحلبات المحملة بالفيتامينات والمواد العلاجية الأخرى .
- ج- استخدامه في إنتاج معاجين الأسنان والمعلقات والمراهم والكريمات .
- د- استعماله في إنتاج الأقراص أو الملبسات الدوائية التي تغلف بالجيلاتين ، لمنع الذوبان السريع لها .
- هـ- استخدامه في تحضير التحاميل (اللوسات) الشرجية والمهبلية ، لأنه يذوب بفعل حرارة الجسم .
- و- استخدامه كمرقء (موقف لنزيف الدم) في الأعمال الجراحية وكمضاد للتهيج في الحروق وغيرها من إصابات الجلد .
- ز- استعماله كبديل أو موسع للبلازما (لاستخدامه عند الحاجة إلى تعويض حجم الدم الناقص) .

ومن استخداماته في الصناعات الأخرى مايلي :

- استخدامه في صناعة أفلام التصوير ، والمواد اللاصقة ، والورق ، والثقاب ، وصناعة الأصباغ في الغزل والنسيج (١) .

الفرع الثالث

حكم أجزاء الخنزير

- أبين في هذا الصدد حكم أجزاء الخنزير ، من حيث الطهارة أو النجاسة ، وحكم تناولها في حال الاختيار ، وذلك في مقصدين على النحو التالي :
- المقصد الأول : مدى طهارة أجزاء الخنزير .
- المقصد الثاني : حكم تناول أجزاء الخنزير .

المقصد الأول مدى طهارة أجزاء الخنزير

لاخلاف بين الفقهاء على أن الخنزير لا تعمل فيه الذكاة ، فلا تطهر أجزاؤه ولا تطيب بها ، فإذا ذكي صار ميتة، ولا خلاف بينهم كذلك على أن جميع أجزائه نجسة، وباستثناء شعره ، الذي يرى جمهور المالكية طهارته ، وباستثناء جلده الذي يرى الظاهرية طهارته بعد الدبغ ، وهو رواية عن أبي يوسف ومالك (١) .

والدليل على نجاسة أجزاء الخنزير ما يلي :

الكتاب الكريم : قال تعالى: **قل لا أجد في ما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به** (٢) .
وجه الدلالة من الآية :

الرجس : هو القذر والنجس (١) ، والضمير في "فإنه" يعود إلى أقرب مذكور إليه ، وهو المضاف إليه "الخنزير" كما قال ابن الهمام والبايرتي وابن حزم ، أو المضاف "اللحم" كما قال ابن كثير ، وعلى كلا التأويلين تكون أجزاء الخنزير نجسة ، وفقاً لما بينوا ، إذ قال ابن الهمام والبايرتي : إن الهاء في قوله تعالى : **فإنه رجس** عائدة إلى الخنزير ، لقربه وإن كان مضافاً إليه ، إلا أن الضمير صالح لعوده إليه ، كما هو صالح لعوده إلى المضاف ، وهو اللحم ، وإذا جاز عود الضمير إلى كل من المتضامنين في اللغة - والموضع موضع احتياط - فرجوعه إلى المضاف إليه فيما نحن فيه أولى ، لكونه أشمل للأجزاء وأحوط في العمل (٢) ، وقال ابن حزم : إن الضمير في لغة العرب ، يرجع إلى أقرب مذكور إليه ، فصح بالقرآن أن الخنزير بعينه رجس ، فهو كله رجس ، وبعض الرجس رجس (٣) ، فدللت الآية الكريمة وفقاً لما تأولها به العلماء ، على أن أجزاء الخنزير نجسة .

المقصد الثاني حكم تناول أجزاء الخنزير

لاخلاف بين الفقهاء في حرمة تناول أجزاء الخنزير المختلفة في حال الاختيار ، فلا يحل تناول لحمه ، أو شحمه ، أو جلده ، أو عصبه ، أو غضروفه ، أو حشوته ، أو مخه ، أو عظمه ، أو رأسه ، أو أطرافه ، أو لبنه ، أو غيرها من سائر أجزائه (٤) .

وقد استدل لحرمة تناول أجزاء الخنزير المختلفة حال الاختيار بما يلي :

أولاً : القرآن الكريم :

١ - الآية السابقة .

٢ - قال سبحانه: **حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير**(١) .

وجه الدلالة منهما :

ظاهر الآيتين يفيد حرمة تناول لحم الخنزير ، إلا أن العلماء قالوا : بحرمة تناول جميع أجزائه ، وعللوا تخصيص اللحم بالذكر في الآيتين دون بقية أجزاء الخنزير - بأن اللحم معظم مقصوده ، فقال ابن كثير : إن اللحم المنصوص على حكم تناوله في الآيتين ، يعم جميع أجزاء الخنزير حتى الشحم ، وقال الجصاص : إن لحم الخنزير وإن خص بالذكر ، إلا أن المراد جميع أجزاء الخنزير ، وقد خص اللحم بالذكر ، لأنه أعظم منفعته ، فخص بالنهي تأكيداً لحكم تحريمه ، وحظراً لسائر أجزائه ، وقال القرطبي : خص الله تعالى ذكر اللحم من الخنزير ، ليدل على تحريم عينه ، وليعم الشحم وما هنالك من الغضاريف وغيرها ، إذ الشحم مع اللحم يصدق عليه اسم اللحم ، فيدخل الشحم في اسم اللحم (٢) .

ثانياً : السنة النبوية المطهرة :

روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم عليه السلام حكماً مقسطاً ، فيكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ، ويضع الجزية ، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد) (٣) .
وجه الدلالة منه :

أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بما سيكون من أمر أمته ، من نزول عيسى عليه السلام ، وقتله الخنزير ، وأنه ينزل بحكم الإسلام ، ويحكم به ، وقد صوب رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله الخنزير ، مع نهيه عن إضاعة المال (٤) ، فلو كانت الزكاة تعمل في شيء من الخنزير ، لما أباح قتله فيضيع ، فصح بهذا حرمة تناول جميع أجزائه ، ومنه الشحم .

ثالثاً : الإجماع :

حكى كثير من العلماء إجماع المسلمين على تحريم تناول جميع أجزاء الخنزير ، فقد قال النووي : أجمع المسلمون على تحريم شحمه (أي الخنزير) ودمه وسائر أجزائه ، وقال المقدسي : لاخلاف في تحريمه بين أهل العلم ، وقال ابن حزم : أجمعت أقوال العلماء على حرمة عين الخنزير ، فلا يحل أكل شيء منه ، سواء في هذا لحمه ، أو شحمه ، أو جلده ، أو عصبه ، أو غضروفه ، أو حشوته ، أو مخه ، أو عظمه ، أو رأسه ، أو أطرافه ، أو لبنه ، أو شعره ، الذكر والأنثى ، الصغير والكبير في ذلك سواء ، وقال القرطبي : لاخلاف أن جملة الخنزير محرمة (١) .

الفرع الرابع

مدى طهارة النجاسات بالاستحالة

الأصل في تطهير النجاسات ، أن يكون بإزالتها وغسلها بالماء الطاهر ، إلا أن غسلها به لا يتعين لإزالة النجاسة الحقيقية ، وذلك لوجود مواد وطرق أخرى ، تزول بها النجاسة - غير الغسل بالماء - في بعض الأحوال ، للتيسير ورفع الحرج ، وقد اختلف الفقهاء في اعتبار هذه الطرق جميعاً مزيلة للنجاسة ، فبعضهم ضيق من دائرتها ، وبعضهم توسع في ذلك (١) ، ومن هؤلاء فقهاء الحنفية ، الذين جعلوا مزيلات النجاسة أكثر من ثلاثين طريقاً ، وقد عددها الحصكفي فقال : ذكروا أن التطهير يكون بغسل ، وجري الماء على نحو بساط ، ودخوله من

جانب وخروجه من آخر بحيث يعد جارياً ، وغسل طرف ثوب نسي محل نجاسته ، ومسح صقيل (كالسيف والمرأة)، ومسح نطع وموضع محجمة وفصد بثلاث خرق، وجفاف أرض ، وذلك خف ، وفرك مني ، واستنجاء بنحو حجر ، ونحت ملح وخشبة ، وتقور نحو سمن جامد ، بأن لا يستوي من ساعته ، وذكاة ، ودبغ ، ونار ، وندف قطن تنجس أقله ، وقسمة مثلي ، وغسل وبيع وهبة وأكل لبعضه ، وانقلاب عين ، وقلبها بجعل أعلى الأرض أسفل ، ونزح بئر ، وغورانها ، وغوران قدر الواحد ، وجريانها ، وتخلل خمر ، وتخليها ، وغلي اللحم ، ونضح بول صغير .

وقد نظم بعضها الحصكفي فقال :

وغسل ومسح والجفاف مطهر ونحت وقلب العين والحفر يذكر
ودبغ وتخليل ذكاة تخلل وفرك وذلك والدخول التغور
تصرفه في البعض ندف ونزحها ونار وغلي غسل بعض تقور (٢) .

وأجتزىء الاستحالة من هذه الطرق ، لبيان مدى طهارة الأعيان النجسة باستحالتها .

الاستحالة في عرف الفقهاء :

والاستحالة التي يترتب عليها هذا الحكم ، عبر عنها ابن عابدين بأنها : " تغير العين النجسة ، وانقلاب حقيقتها إلى حقيقة أخرى ، كانقلاب الخمر خلاً ، والخنزير ملحاً ، والسرجين رماداً " ، والاستحالة بمعناها السابق تختلف عن تغير الوصف ، الذي لا يترتب عليه ذلك الحكم ، كصيرورة اللبن جيناً ، والبر طحيناً ، والطحين خبزاً ونحو ذلك (١) .

الاستحالة في المصطلح العلمي :

عرف د. الهواري الاستحالة بهذا الاصطلاح بأنها : "كل تفاعل كيميائي يحول المادة إلى مركب آخر: كتحويل الزيوت والشحوم على اختلاف مصادرها إلى صابون" (٢) .
وعرفها د. أبو الوفا بأنها : "تحول المادة إلى مادة أخرى مختلفة ، لها صفات فيزيائية وكيميائية ، وذلك نتيجة للتغيرات الكيميائية في البناء الجزيئي للمادة ، وفي الكيمياء العضوية يتم تحويل المواد عن طريق البناء أو التحلل الكيميائي ، ومن أمثلة الاستحالة : تحول الكحول إلى خل " (٣) .

الفرق بين الاستحالة وبين كل من الاتحاد الكيميائي والخلط :

والاستحالة بالمعنى السابق تختلف عن الاتحاد الكيميائي بين المواد : الذي تتفاعل فيه عدة مواد بالخلط تفاعلاً كيميائياً ، وتتحد معاً لتكون مركباً كيميائياً له صفات فيزيائية وكيميائية مختلفة عن مكونات الخليط ، وبذلك تتحول المواد وتذوب خصائصها لتكون مواد جديدة ، وذلك كتفاعل المعادن أو القلويات مع الأحماض لتكوين الأملاح .

كما تختلف الاستحالة عن الخلط الذي هو مجرد تداخل أجزاء مادة ، في أجزاء مادة أو مواد أخرى ، ليتكون من ذلك مخلوط أو مزيج أو مستحلب أو محلول ، صلب أو رخو أو سائل أو غاز ، ويظل كل مكون من مكونات الخليط ، محتفظاً بصفاته وأثاره الطبيعية والكيميائية والأقرباذينية ، وكل مادة من مواد الخليط تمر داخل جسم الإنسان بعمليات التمثيل الغذائي " الإيض " ، كما لو كانت غير مختلطة بغيرها .

أما الصفات الطبيعية المشتركة التي تطرأ على الخليط ، من لون أو طعم أو رائحة أو قوام ، فهي صفات عارضة بالنسبة لكل مكون من مكونات الخليط ، ولا تغير من حقيقته ، كخلط شحم الخنزير ، بشحم البقر ، وكل مكون من مكونات الخليط قد تكون له صفات طبيعية قوية ، تغلب على الصفة المشابهة لباقي المكونات ، بحيث تصبح محصلة الصفة للخليط، هي من هذه الصفة القوية، حتى ولو كان بأقل كمية .

فشحم الخنزير إذا خلط بتوابل ذات لون أحمر ، أصبح لون الخليط أحمر ، وإذا خلط بمادة ذات نكهة تغيرت رائحة الشحم وطعمه، وإذا عجن خبزاً مع دقيق اختفى ، والكحول إذا خلط بالعصائر ، أو مكسبات الطعم واللون ، فإنه يتغير كلية وينتج خليطاً له صفات طبيعية مختلفة عن صفات الكحول ، وكذا إذا خلط بزيت عطرية ، أعطى خليطاً ذا رائحة .

وهذا الخلط لا يترتب عليه ، زوال خصائص المواد المخلوطة وذوبانها ، وإنما تظل مكونات الخليط باقية على حقيقتها ، مهما تغيرت صفاتها الطبيعية ، ويمكن فصل هذه المكونات بعضها عن بعض ، كما أن آثارها كمطعم أو مشروب داخل جسم الإنسان تظل كما هي (١) .

وقد اختلف الفقهاء في مدى طهارة الأعيان النجسة بالاستحالة على مذهبين :

المذهب الأول :

يرى أصحابه أن نجس العين لا يظهر بالاستحالة (بخلاف الخمر التي فصل الفقهاء حكم طهارتها بالتخليل أو التخليل على ما أبين بعد) .

وهو قول أبي يوسف وبعض الحنفية ، وبعض المالكية ، وإليه ذهب الشافعية ، وهو ظاهر مذهب الحنابلة ، وعليه جمهور أصحاب أحمد (٢) .

المذهب الثاني :

يرى من ذهب إليه أن نجس العين يظهر بالاستحالة .

وهو قول الطرفين من الحنفية ، وإليه ذهب جمهور أصحابهما ، وعليه الفتوى في المذهب لعموم البلوى به ، وهو مذهب جمهور المالكية ، وقول ابن تيمية ، وقول مخرج في المذهب الحنبلي ، قياساً على الخمرة إذا انقلبت ، وجلود الميتة ، إذا دبغت ، والجلالة إذا حبست ، وإلى هذا المذهب ذهب الظاهرية (١) .

أدلة المذهبين :

استدل أصحاب المذهب الأول على أن نجس العين لا يظهر بالاستحالة بما يلي :

الاستصحاب :

إن أمثال العذرة والسرجين والخنزير والكلب قد حكم بنجاسة عينه ، وما حكم بنجاسة عينه لا يزول عنه الحكم ولو استحال إلى مادة أخرى مادامت عينه باقية (٢) .
استدل أصحاب المذهب الثاني على أن نجس العين يظهر بالاستحالة بما يلي :

أولاً : القياس :

إن العين النجسة إذا انقلبت إلى عين أخرى ، فإنها تطهر ، قياساً على طهارة الخمر بتخللها ، وجلود الميتة إذا دبغت ، والجلالة إذا حبست والنطفة النجسة إذا تحولت إلى علقة نجسة ، ثم تحولت العلقة إلى مضغة فتطهر به (٣) .

ثانياً : المعقول :

١- إن الأحكام إنما هي على ما حكم الله تعالى بها فيه ، مما يقع عليه ذلك الاسم الذي خاطبنا الله عز وجل به ، فإذا سقط الاسم فقد سقط الحكم ، فإذا استحالت صفات عين النجس أو الحرام ، بطل عنه الاسم الذي به ورد ذلك الحكم ، وانتقل إلى اسم آخر وارد على حلال طاهر ، فليس هو ذلك النجس ولا الحرام ، بل قد صار شيئاً آخر ذا حكم آخر ، وكذلك إذا استحالت صفات عين الحلال الطاهر ، فبطل عنه الاسم الذي ورد به ذلك الحكم فيه ، وانتقل إلى اسم آخر وارد على حرام أو نجس ، فليس هو ذلك الحلال الطاهر ، بل صار شيئاً آخر ، ذا حكم آخر كالعصير يصير خمراً ، أو الخمر يصير خلاً ، أو لحم الخنزير تأكله الدجاجة فيستحيل فيها لحم دجاج حلالاً ، وكالماء يصير بولاً ، والطعام يصير عذرة ، والعذرة والبول تدهن بهما الأرض ، فيعودان ثمرة حلالاً ، وكنقطة ماء تقع في خمر أو نقطة خمر تقع في ماء ، فلا يظهر لشيء من ذلك أثر ، وهكذا كل شيء ، والأحكام للأسماء ، والأسماء تابعة للصفات ، التي هي حد ماهي فيه ، المفرق بين أنواعه . (١)

٢- إن الشرع رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة ، وتتنفي الحقيقة بانتفاء بعض أجزاء مفهومها ، فكيف بالكل ، فإن الملح الذي صار إليه الخنزير أو الميتة الواقعان في مملحة ، غير العظم واللحم ، فإذا صار ملحاً ترتب حكم الملح ، ونظيره في الشرع النطفة نجسة ، وتصير علقة ، وهي نجسة ، وتصير مضغة فتطهر ، والعصير طاهر ، فيصير خمراً فينجس ، ويصير خلاً فيطهر ، فعرفنا أن استحالة العين تستتبع زوال الوصف المترتب عليها (٢) .

٣- إن ما كان محكوماً بنجاسته إذا استحال إلى شيء آخر ، غير ما كان محكوماً عليه بالنجاسة ، كالعذرة تستحيل تراباً ، والخمر يستحيل خلاً ، فقد ذهب ما كان محكوماً بنجاسته ، ولم يبق الاسم الذي كان محكوماً عليه بالنجاسة ، ولا الصفة التي وقع الحكم لأجلها ، وصار كأنه شيء آخر ، وله حكم آخر (٣) .

الرأي الراجح :

والذي أرى رجحانه من هذين المذهبين - بعد الوقوف على ما استدل به لهما - هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول، من أن نجس العين لا يطهر بالاستحالة ، لما وجهوا به مذهبهم ، ولأن نجس العين لم تحصل نجاسته بالاستحالة حتى تزول بها .
وأما ما استدل به أصحاب المذهب الثاني على طهارة الأعيان النجسة بالاستحالة، فموضع نظر لما يلي :

أ- إن القول : بأن الحكم تابع للاسم الذي به ورد الحكم ، بحيث يسقط الحكم بسقوط الاسم ، قول منقوض بجلد الميتة قبل الدباغ وبعده ، فإنه يصدق عليه مسمى جلد ميتة قبل الدباغ وبعده، وإن كان حكمه بعد الدباغ مخالفاً لحكمه قبله ، هذا فضلاً عن وجود من يقول ببقاء الحكم ، وإن زال الاسم وتبدلت حقيقة العين المحكوم بطهارتها أو نجاستها .

ب- إن القول : بأن الشرع رتب وصف النجاسة على حقيقة العين النجسة ، بحيث تنتفي الحقيقة بانتفاء بعض أجزاء مفهومها ، قول لا يسلم به على إطلاقه ، إذ المستحيل

عن النجاسة أصله عين نجسة ، ولم يحدث بعد الاستحالة مايزيل عنه وصف النجاسة ،
فيبقى على حكم الأصل استصحاباً للحال .

ج- إن قياس الأعيان النجسة التي تطهر بالاستحالة ، على الخمر تصير خلاً ، وجلد
الميتة إذا دبغ ، والجلالة إذا حبست ، والنطفة إذا تحولت إلى مضغة ، والعدرة تستحيل
ترباً ، قياس غير سديد لما يلي :

١- أما القياس على الخمر تستحيل خلاً ، فإننا نقول : إن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أراق الخمر وأفسد أوعيتها ، وأمر غيره بإراقتها وإفساد أوعيتها ، وذلك في كثير
من الأحاديث، منها: ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أمرني النبي صلى الله
عليه وسلم أن آتية بمدية - وهي الشفرة - فأتيتها بها ، فأرسل بها فأرهفت ، ثم أعطانيها ،
وقال : **"أعد عليّ بها"** ففعلت ، فخرج بأصحابه إلى أسواق المدينة ، وفيها زقاق الخمر
قد جلبت من الشام ، فأخذ المدية مني فشق ما كان من تلك الزقاق بحضرته ، ثم أعطانيها
وأمر الذين كانوا معه أن يمضوا معي ويعاونوني ، وأمرني أن آتي الأسواق كلها ، فلا
أجد فيها زق خمر إلا شققته ، ففعلت فلم أترك في أسواقها زقاً إلا شققته " (١) ، وما رواه
أنس رضي الله عنه " أن أبا طلحة سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورثوا خمرأ ،
فقال : **"أهرقها"** ، قال : أفلا نجلعها خلاً ؟ ، قال : **"لا"** (١) ، وما روي عن أبي سعيد
الخدري رضي الله عنه قال : **"قلنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم لما حرمت الخمر : إن
عندنا خمرأ لبيتم لنا ، فأمرنا فأهرقناها"** (٢) ، وما روي عن أم سلمة رضي الله عنها : **"أن
النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها ، وقد نبذت نبيذاً في جرة ، فخرج والنبيذ يهدر ،
فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "ما هذا؟" ، فقالت : فلانة اشتكت بطنها ، فنقعت لها ،
فدفعه برجله فكسره ، وقال : (إن الله لم يجعل فيما حرم عليكم شفاء) (٣) ، وما روي
عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : **"إن رجلاً كان يهدي للنبي صلى الله عليه وسلم
راوية خمر ، فأهداها إليه عاماً وقد حرمت ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "إنها
حرمت"** ، فقال الرجل : أفلا أبيعها ؟ ، فقال : **إن الذي حرم شربها حرم بيعها"** ، فقال :
أفلا أكارم بها اليهود ؟ ، قال : **"إن الذي حرمها حرم أن يكارم بها اليهود"** ، قال : فيكيف
أصنع بها ؟ قال : **شنها على البطحاء"** (٤) ، والأمر بإراقة الخمر وإفساد أوعيتها ،
يقتضي النهي عن إمساكها مطلقاً ، ولو كان لغرض تخللها أو تخليلها ، إذ الأمر بالشيء
نهي عن ضده ، ولو كان يجوز الانتفاع بها في اتخاذها خلاً أو نحوه ، لما أمر بذلك ، لأنه
يكون إضاعة للمال الذي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إضاعته (١) ، ولأنه
يترتب على أمر أبي طلحة وأبي سعيد الخدري وغيرهما بإراقة خمر الأيتام إضاعة مالهم
، فيجب على هؤلاء الصحابة ضمانها لهم ، ولو كانت تطهر بالاستحالة أو يجوز إمساكها
والانتفاع بها بوجه لنبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه إليه ، كما نبه أهل الشاة
الميتة - وهي نجسة - إلى جواز دبغ جلودها والانتفاع به ، وذلك لأن وقت السؤال عن حكم
الانتفاع بها هو وقت الحاجة إلى البيان ، ولايجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه .
فإذا أمسكت الخمر بالمخالفة لذلك وصارت خلاً ، فإما أن يكون ذلك بتخللها بنفسها
أو بنقلها من موضع إلى آخر ، وإما أن يكون بتخليلها بالمعالجة ، فإذا تخللت بنفسها فإنها**

تظهر وتحل باتفاق الفقهاء (٢) ، لما روي عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (نعم الأدم الخل) (٣) ، وكل ما في الحديث الذي استدل به على ذلك أنه امتدح الخل ، ولا يدل هذا من قريب أو بعيد على إباحة اتخاذ الخمر خلاً ، ولا يدل كذلك على طهارة وحل الخل المنقلب عن الخمر ، إلا أن يكون العموم في لفظ "الخل" ، ولكن هذا العموم مخصوص بالأمر بإراقة الخمر ، أو النهي عن إمساكها حتى تنقلب خلاً ، فيكون الخل الممتدح في الحديث هو ما اتخذ من غير الخمر ، وأما تخللها بنقلها من موضع إلى آخر ففيه خلاف الفقهاء ، فمذهب الحنفية والأصح من مذهب الشافعية أنها تطهر وتحل به ، وهو مذهب الحنابلة إن لم يقصد ناقلها تخليلها بذلك ، فإن قصد تخليلها به فإنها لا تطهر ، وثمة وجه في مذهب الشافعية أنها لا تطهر ولا تحل به (٤) ، ومن ثم فإن حكم الأصل مختلف فيه هنا ، ولا يقاس فرع (وهو الأعيان النجسة المستحيلة) على أصل محل خلاف ، وفي تخليل الخمر بالمعالجة

خلاف الفقهاء كذلك ، فمذهب جمهورهم (جماعة من الصحابة ، والراجح من مذهب المالكية ، ومذهب الشافعية ، وجمهور الحنابلة ، وداود الظاهري) عدم جواز تخليلها ، وأنها تبقى على نجاستها وإن تحولت إلى خل ، ولا يحل تناولها ، وذهب بعض الفقهاء إلى أنها تطهر وتحل بالتخليل ، وقد روي هذا عن بعض الصحابة ، وإليه ذهب الحنفية ، وهو قول مرجوح عند المالكية ، ووجه عند الحنابلة ، وقول ابن حزم (١) ، فحكم الأصل مختلف فيه كذلك ، فكان قياس الأعيان النجسة المستحيلة عن حقيقتها على الخمر تستحيل إلى خل قياس فاسد ، لما سبق .

٢- وأما القياس على جلد الميتة إذا دبغ ، فهو قياس مع الفارق ، لأن حقيقة الجلد بعد الدبغ هي عين حقيقته قبله ، فلم تستحل عينه ، ولم يتغير مسماه ، ولهذا فإنه لا يصلح دليلاً على استحالة الأعيان النجسة ، والقياس عليه كذلك قياس فاسد لوقوع الخلاف في طهارته بعد الدبغ ، إذ روي عن عمر وابنه عبدالله ، وعمران بن حصين وعائشة ، عدم طهارته بعد الدبغ ، وهو رواية عن مالك ومشهور مذهب الحنابلة ، خلافاً لما يراه جمهور الفقهاء من طهارته بعد الدبغ ، على تفصيل بينهم فيما يطهر منه بالدباغ (٢) .

٣- والقياس على الجلالة إذا حبست قياس مع الفارق ، لأن لحم الجلالة ولبنها أو بيضها ، الذي حرم تناوله قبل الحبس حقيقته باقية لم تتغير بعده ، ولم تستحل عينه إلى شيء آخر غير اللحم أو اللبن أو البيض ، ولهذا فلا تصلح دليلاً على استحالة الأعيان النجسة .

٤- والقياس على النطفة تتحول إلى مضغة قياس فاسد ، لاختلاف الفقهاء في حكم الأصل ، إذ روي عن ابن عمر وعلي ، وسعد بن أبي وقاص وعائشة ، وغيرهم من الصحابة ما يفيد طهارة المنى (وهو النطفة المذكورة) ، وهو مشهور مذهب الشافعية ، وإليه ذهب الحنابلة والظاهرية ، وإن كان الحنفية والمالكية يرون نجاسته (١) ، ولا يقاس فرع على أصل محل خلاف بين الفقهاء .

ومن ثم كان الراجح هو القول بعدم طهارة الأعيان النجسة بالاستحالة .
وقد صدرت توصية عن الندوة الفقهية الطبية الثامنة ، للمنظمة الإسلامية للعلوم

الطبية ، المنعقدة بالكويت في الفترة من ٢٢-٤٢/٥/١٩٩١م تفيد أن " الاستحالة التي تعني انقلاب العين إلى عين أخرى تغايرها في صفاتها ، تحول المواد النجسة أو المتنجسة إلى مواد طاهرة ، وتحول المواد المحرمة إلى مواد مباحة شرعاً " .

الفرع الخامس

تناول الأغذية المحتوية على جيلاتين الخنزير

بينت من قبل أن الجيلاتين الخنزيري يستخلص من جلد الخنزير وعظامه بطرق كيميائية ، كما بينت اتفاق الفقهاء على نجاسة أجزائه ، ومنها تلك التي يستخلص منها الجيلاتين ، ووفقاً لما رجحت من قبل ، فإن جلد الخنزير وعظامه لا تطهر بالاستحالة ، فإذا تحولت إلى جيلاتين فإن نجاستها باقية بعد هذا التحويل كحالتها قبله ، إذا سلم أنها تستحيل استحالة كاملة عند تحويلها إلى جيلاتين ، إلا أن هذا غير مسلم ، فقد قال بعض المتخصصين في هذا المجال (١) : إن جلود الخنازير وعظامها لا تستحيل استحالة كاملة ، وإنما تستحيل استحالة جزئية ، ويمكن بطريقة التحليل الطيفي ، التعرف على أصل الجيلاتين المستخلص من جلود الخنازير وعظامها ، بعد العمليات الكيميائية المختلفة التي يتم بها استخلاصه ، وذلك لوجود بعض الخصائص في هذا الجيلاتين يمكن بها التعرف على أصله الذي استخلص منه ، ومع إمكان التعرف على أصله هذا ، فلا يمكن القول بأن أجزاء الخنزير التي تحولت إلى جيلاتين قد استحالت استحالة كاملة .

ووفقاً لهذا فلا يجوز تناول الأطعمة والأشربة المحتوية على جيلاتين الخنزير في حال الاختيار ، لاشتمالها على نجس أجمع الفقهاء على حرمة تناوله في هذه الحالة ، ولانتوافر حال الضرورة في حق من يتناول هذه الأغذية ، لوجود الكثير منها مما لا يحتوي على هذا الجيلاتين مما يمكن الاغتناء به ، وفي الأغذية المحتوية على جيلاتين الحيوانات المذكاة غنية عنه ، وقد صدر القرار رقم [١١] من مجلس مجمع الفقه الإسلامي بجدة في دورته الثالثة المنعقدة بعمان /الأردن من ١١-٦١ أكتوبر ٦٨٩١م ، الذي نص فيه على أنه " لا يحل لمسلم استعمال الخمائر والجيلاتين المأخوذة من الخنازير في الأغذية ، وفي الخمائر والجيلاتين المتخذة من النباتات أو الحيوانات المذكاة شرعاً غنية عن ذلك " (٢) .

ويقول د. عبدالأخر : " من السهل تجهيز الجيلاتين من عظام الحيوانات المذكاة وجلودها ، وهو يفوق في مواصفاته الجيلاتين الخنزيري ، كما يفضل في سلامته من التلوث الميكروبي والطفيلي ، الذي كثيراً ما ينتقل من الخنزير إلى الجيلاتين ، بسبب عمق الإصابات في جلد الخنزير الذي يحضر منه الجيلاتين " (١) .

ولكن إذا جهل حال الطعام أو الشراب ، ولم يعلم محتواه ، وعماً إذا كان يشتمل على هذا الجيلاتين أم لا ، وعمت البلوى بذلك ، ومستحاجة الناس إلى تناول هذه الأغذية ، جاز تناولها في هذه الحالة ، لأن الحاجة تنزل منزلة الضرورة ، سواء كانت الحاجة عامة أو خاصة (٢) .

وقد صدرت توصية عن الندوة الفقهية الطبية الثامنة ، للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية المنعقدة بدولة الكويت في الفترة من ٢٢-٤٢/٥/١٩٩١م مفادها : طهارة الجيلاتين المتكون

من استحالة عظم الحيوان النجس وجلده وأوتاره ، وحل أكله ، بناء على أن الاستحالة تحول المواد النجسة أو المتنجسة إلى مواد طاهرة ، وتحول المواد المحرمة إلى مواد مباحة شرعاً .
وما يدعو إلى العجب أن أكثر الأطعمة المعدة في بلاد المسلمين - لاسيما المحفوظة في علب - لا يبين محتواها ، اللهم إلا عبارات هزيلة ، يكتنفها الغموض والتجهيل ، إما لأن أهل هذه البلاد من ذوي الأمية الثقافية ، وإما لأن اللهث وراء الماديات وترويج هذه المنتجات هو الغاية ، دون نظر لعقيدة من يتناولونها أو صحتهم ، في الوقت الذي تلزم فيه قوانين الدول الغربية منتجي السلع الغذائية ، بكتابة مكونات كل منتج غذائي عليه بوضوح ، شاملاً الأرقام العالمية المضافة للأطعمة ، ورمزها المصطلح عليه من السوق الأوروبية ، على بطاقة تعريف المادة الغذائية ، بشكل واضح لا لبس فيه ، إلى جانب الفئة التي ينتمي إليها في التصنيف كأن يذكر مثلاً أن هذا المركب المضاف " ملون ، حافظ ، مضاد للزنخ ، مستحلب ، مثبت ، مكثف للقوام ، محسن للنكهة ، مساعد على التصنيع " ، وقد وجد المسلمون في سويسرا أن من بين مكونات بعض الأغذية ، التي تحمل الأرقام الكودية التالية شحم الخنزير ، وبعضها يحتوي على جيلاتين خنزيري ، ولهذا فقد توقفوا عن استعمالها ، وهي المواد الغذائية التي تحمل بطاقة تعريفها الأرقام : ١٠١، ١٠١، ٠٢١، ٠٥١، ٣٥١، ٠٦١، ٠٦١، ب، ١٦١- ج، ٤٠٣، ٤٠٣، ٠٧٢، ٠٠٢، ٣٦١، ٠١٣-٢١٣، ٥٢٣، ٠٥٣، ٧٣٣، ٦٣٣، ٤٣٣، ٧٢٣، ٦٢٣- ٣٤، ٢٢٤، ٣٥٣-٠٧٤، ٢٦٤، ٦٣٤-٨٧٤، ١٨٤-٣٨٤، ٥٩٤، ١٩٤، ٤٠٩، ١٣٦، ٥٧٥، ٢٧٥، ٢٤٥ (١) ، وهذا يدعونا نحن المسلمين إلى الالتزام بمثل ذلك ، حتى يعلم من يتناول مثل هذه المنتجات ، حقيقة محتواها ، وعمّا إذا كان من المباحات أو مما يحرم تناوله .

الفرع السادس استخدام جيلاتين الخنزير في الدواء

بينت من قبل أن الجيلاتين يتخذ من جلود وعظام الحيوانات ، وأنه يستخدم في الصناعات الدوائية في تحضير كبسولات الدواء ، والتحاميل الشرجية والمهبلية ، وإنتاج أقراص المصّ المحملة بالفيتامينات والمواد العلاجية الأخرى ، وإنتاج الأقراص أو الملابس الدوائية التي تغلف به ، وإنتاج معاجين الأسنان والمعلقات والمراهم والكريمات ، كما يستخدم كموقف لنزف الدم في العمليات الجراحية ومضاد للتهيج في الحروق وغيرها من إصابات الجلد ، كما يستعمل كبديل أو موسع للبلازما ، عند الحاجة إلى تعويض الدم .
كما بينت اتفاق الفقهاء على نجاسة أجزاء الخنزير ، ومنها جلده وعظامه التي تصنع منها الجيلاتين ، وحرمة تناول أي جزء من أجزائه في حال الاختيار باتفاق كذلك ، ورجحت مذهب القائلين بأن الاستحالة لا أثر لها في تحويل نجس العين طاهراً ، كما بينت رأي بعض المتخصصين في استخلاص الجيلاتين من الجلود والعظام ، وأن هذه الأجزاء لا تستحيل استحالة كاملة عند تحويلها إلى جيلاتين ، وإنما تستحيل استحالة جزئية .

ونظراً لإمكان استخلاص الجيلاتين من جلود الحيوانات المذكاة شرعاً وعظامها ، وهي

كثيرة إذا أخذ في الاعتبار ما يذبح من هذه الحيوانات في الحرم في موسم الحج هدياً أو أضحية أو كفارة ، أو ما يذبحه المسلمون أضحية في يوم النحر ببلادهم ، أو يعقون به ، أو نحو ذلك ، فلا ضرورة ولا حاجة إلى استخلاصه من جلود الخنازير وعظامها ، لتوافر البديل المباح الذي يفي بحاجة المسلمين ، فضلاً عن إمكان الاستعاضة عن الجيلاتين في صناعة محافظ الأدوية بـ " مثيل السليلوز " .

فإذا جاءت المواد الصيدلانية من خارج البلاد الإسلامية ، مستخدماً فيها جيلاتين مجهول المصدر ، ومست حاجة الناس إلى استخدام هذه الأشكال الصيدلانية، جاز استخدامها حينئذ ، تنزيلاً للحاجة منزلة الضرورة .

وقد صدر قرار من مجلس مجمع الفقه الإسلامي بجدة في دورته الثالثة المنعقدة بعمان / الأردن من ١١-٦١/٠١/٦٨٩١م ، يمنع المسلم من استعمال الجيلاتين المأخوذ من الخنازير في الغذاء ، استغناءً بالجيلاتين المتخذ من الحيوانات المذكاة شرعاً ، وهذا يقتضي منع استخدامه في الدواء كذلك ، لهذا البديل المباح .

كما صدرت توصية من الندوة الفقهية الطبية الثامنة ، للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ، المنعقدة بدولة الكويت في الفترة من ٢٢-٤٢/٥/٥٩٩١م ، مفادها : طهارة الجيلاتين المتكون من استحالة عظم الحيوان النجس وجلده وأوتاره ، وحل تناوله ، بناء على أن الاستحالة تحيل النجس أو المتنجس طاهراً ، والمحرم مباحاً شرعاً .

خلاصة البحث

١- الجيلاتين عبارة عن البروتينات المستخلصة من المادة اللاصقة ، لأنسجة الجلود أو العظام الحيوانية ، بعد معاملتها بطرق كيميائية ، وهو مادة صلبة بيضاء بها لون أصفر خفيف ، تذوب في الماء الساخن ، وتعطي محلولاً لزجاً عندما يبرد المحلول أو يتجمد في صورة هلام شفاف .

٢- يستخلص الجيلاتين من جلود الإبل والبقر والجاموس والغنم والماعز والخنازير وعظامها ، وتجرى أبحاث لدراسة إمكان استخلاصه من الأسماك ، وتتبع عدة خطوات لاستخلاصه من هذه المصادر وذلك بإزالة الشحوم وبقايا اللحوم العالقة بالجلود والعظام ، وإزالة الأملاح المعدنية المختلفة التي تكسو العظام : كالماغنسيوم والمنجنيز وفوسفات وكربونات الكالسيوم ، ومعالجة الجلود والعظام قبل استخلاص الجيلاتين منها ، إما في بيئة حمضية أو بيئة قلوية لمدة زمنية معينة تختلف في الطريقة الأولى عن الثانية، وبعدها يستخلص الجيلاتين ، الذي يتم ترشيحه ثم تركيزه وتجفيفه وتشكيله على نحو يمكن معه استخدامه في الأغراض المختلفة .

٣- يستخدم الجيلاتين في الصناعات الغذائية والدوائية وغيرها ، ومن استخداماته في الصناعات الغذائية : استخدامه في تغليف منتجات اللحوم ، وفي صناعة المثلجات ، ومنتجات الألبان ، وصناعة المرببات ، والحلويات ، والمخبوزات ، والمشروبات ، والأطعمة المهيأة على شكل مساحيق مهلمة ، والأغذية المنخفضة السعرات الحرارية ، بالإضافة إلى استخدامه كبديل للدهون في الغذاء ، ومن استخداماته في الصناعات الدوائية : استخدامه في تحضير

التحاميل وكبسولات الدواء ، وأقراصه المحملة بالمواد العلاجية ، وإنتاج معاجين الأسنان ، والمعلقات ، والمراهم ، والكريمات ، واستخدامه كمرقىء ومضاد للتهيج ، وكبديل أو موسع لبلازما الدم عند الحاجة إلى تعويض الدم المفقود ، ومن استخداماته في غير الصناعات الغذائية والدوائية : استخدامه في صناعة الأفلام ، والمواد اللاصقة ، والورق ، والثقاب ، وصباغة خيوط النسيج .

٤- اتفق الفقهاء على أن الخنزير لا تعمل فيه الذكاة، فلا تطهر أجزاؤه ولا تطيب بها ، فإذا ذبح صار ميتة ، كما اتفقوا على أن جميع أجزائه نجسة ، باستثناء شعره ، الذي يرى جمهور المالكية طهارته ، وباستثناء جلده الذي يرى الظاهرية طهارته بعد الدبغ ، وهو رواية عن أبي يوسف ومالك ، واتفقوا كذلك على حرمة تناول أي جزء منه في حال الاختيار .

٥- اختلف الفقهاء في حكم طهارة أجزاء الخنزير وغيرها من الأعيان النجسة باستحالتها إلى حقيقة أخرى محكوم بطهارتها ، فبعضهم ذهب إلى أن نجس العين لا يطهر بالاستحالة ، استصحاباً لحكمه قبلها ، مادامت عينه باقية ، وذهب بعض آخر منهم إلى طهارته بها ، قياساً على جلد الميتة إذا دبغ ، والجلالة إذا حبست ، والخمر إذا تخللت ، والنظفة إذا صارت مضغة ، وقد رجحت مذهب الأولين ، لما وجهوا به مذهبهم ، ولاستدلال الآخرين بأقيسة موضع نظر ، والاستحالة التي يترتب عليها انقلاب النجس طاهراً عند من يقولون به من الفقهاء ، هي : تغيير العين النجسة ، وانقلاب حقيقتها إلى حقيقة أخرى ، كانقلاب الخمر خلاً ، وعرفها الكيميائيون بأنها : كل تفاعل كيميائي يحول المادة إلى مادة أخرى ، لها صفات فيزيائية وكيميائية مغايرة للأولى كتحويل الكحول إلى خل ، والزيتون أو الشحوم إلى صابون ، وهي بمعناها هذا تختلف عن الاتحاد الكيميائي : الذي تتفاعل فيه عدة مواد بالخلط تفاعلاً كيميائياً ، وتتحد معاً لتكون مركباً له صفات فيزيائية وكيميائية ، مختلفة عن مكونات الخليط ، كما تختلف عن الخلط الذي تتداخل به أجزاء مادة في أجزاء مادة أو مواد أخرى ، ليتكون من ذلك مخلوط أو مزيج أو مستحلب أو محلول ، بحيث يظل كل مكون من مكونات الخليط محتفظاً بصفاته وآثاره ، كما لو كان غير مختلط .

٦- إذا سلم بأن نجس العين يظهر بالاستحالة ، وأن جلود الخنازير وعظامها - التي يستخلص منها الجيلاتين - تطهر بالاستحالة ، إلا أنا لانسلم أن هذه الأجزاء تستحيل إذا تحولت إلى جيلاتين ، فقد توصل أ.د. وفيق الشرقاوي - رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للمنتجات الجيلاتينية الدوائية بمصر ، إلى أن أجزاء الخنزير التي يستخلص منها الجيلاتين ، لا تستحيل استحالة كاملة ، ويمكن بطريقة التحليل الطيفي التعرف على أصل الجيلاتين المستخلص من أجزاء الخنزير ، بعد العمليات الكيميائية المختلفة التي يتم بها استخلاصه ، ولهذا فإن الجيلاتين المستخلص من هذه الأجزاء يكون نجساً كأصله .

٧- ومن ثم فلا يجوز تناول الأطعمة والأشربة المحتوية على جيلاتين خنزيري في حال الاختيار ، لاشتمالها على نجس ، أجمع الفقهاء على حرمة تناوله في هذه الحالة ، ولا تتوافر حال الضرورة في حق من يتناول هذه الأغذية ، لوجود الكثير منها مما لا يحتوي على هذا الجيلاتين ، مما يمكن الاغتناء به ، وفي الأغذية المحتوية على جيلاتين الحيوانات المذكاة شرعاً غنية عنه ، ولكن إذا جهل حال الغذاء ، ولم يعلم محتواه ، وعمت

البلوى بمثله ، ومست حاجة الناس إلى تناوله ، جاز تناوله في هذه الحالة ، تنزيلاً للحاجة منزلة الضرورة .

٨- ولايجوز كذلك تناول الأدوية المشتملة على جيلاتين خنزيري في حال الاختيار ، لما سبق ، ولاتدعو الضرورة إلى تناول مثل هذه الأدوية ، لوجود كثير منها لا يحتوي على جيلاتين ، مما يمكن التداوي به ، ووجود جيلاتين متخذ من الحيوانات المذكاة شرعاً ، يمكن أن يحل محل الجيلاتين الخنزيري في المستحضرات الدوائية ، ولكن إذا جاءت هذه المستحضرات من خارج البلاد الإسلامية ، واستخدم فيها جيلاتين مجهول المصدر ، ومست حاجة الناس إلى استعمال هذه المستحضرات ، جاز لهم ذلك حينئذ ، تنزيلاً للحاجة منزلة الضرورة .

وبعد فالحمد لله تعالى في البدء والنهاية ، وأصلي وأسلم على خاتم أنبيائه ورسله ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن آمن بدعوته ، وسلك سبيله إلى يوم الدين .

الهوامش:

- (١) رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بالشركة العربية للمنتجات الجيلاتينية الدوائية بمصر .
- (٢) الكولاجين الحيواني : عبارة عن مادة بروتينية أكثر تعقيداً من الجيلاتين ، وهي التي تقوم بربط خلايا الأنسجة الضامة المختلفة ، بجميع أعضاء جسم الحيوان ، ومن أهم أنواعها ما ينتج بعد التحلل المائي لمادة الأوسين .
- (٣) نائب رئيس المركز الإسلامي في آخن / ألمانيا .
- (٤) الأوسين : عبارة عن مواد إسفنجية من البروتينات ، التي تربط بين خلايا العظام وبعضها ، ويتم الحصول عليه بعد التخلص من الأملاح المعدنية التي تكسو العظم ، وخاصة فوسفات الكالسيوم ، ولذلك يلزم معالجة العظام لاستخلاص مادة الأوسين الغنية بالجيلاتين .
- (٥) أستاذ بالمعهد الاتحادي لحفظ الصحة والطب البيطري ببرلين /ألمانيا .

- (١) أ.د. وفيق الشرقاوي : الجيلاتين ١-٦ ، د. محمد الهواري : الطعام والشراب بين الحلال والحرام ٨-١٠ ، بروفيسور : محمد عبدالسلام : مشكلة استخدام المواد المحرمة في المنتجات الغذائية والدوائية ٢-٤ .

(١) المصادر السابقة في الفرع الأول .

- (١) البابر تي : العناية ، الخوارزمي : الكفاية ، ابن الهمام : فتح القدير ١/٢٨، ٥٦، ٤٦، الحصكفي: الدر المختار ورد المختار لابن عابدين ١/٦٣١، ٥/٦٩١، الكاساني: بدائع الصنائع ١/٢٢ ، ابن عبدالبر : الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ١٦١، المنوفي : كفاية الطالب الرباني ٤/٩٢١، الشيخ عليش : شرح منح الجليل ١/٦٠٠، النفراوي: الفواكه الدواني ١/٢٥٤-٤٥٤، النووي : المجموع ١/٥١٢، ٩/٥ ، الشربيني: مغني المحتاج ١/٧٨، ٤/٩٩٢، الكوهجي: زاد المحتاج ١/٣٧، ابن قدامة : المغني ١/٦٦، ٢٨، ٧، الكافي ١/٩٨٤، ٤١، الشيباني: نيل المأرب ٢/٦٩٣، ابن حزم : المحلى ١/١٦١، ٣٥١، ٧/٠٩٣، ٨٨٣، ٨/٨٦، ٤٦، القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ٢/٢٢٢-٣٢٢ ، ابن العربي : أحكام القرآن ١/٤٥ .

(٢) سورة الأنعام من الآية ٥٤١ .

(١) ابن منظور : لسان العرب ٨٩٣/٧ .

(٢) فتح القدير والعناية ٥٦/١ .

(٣) المحلى ٠٩٣/٧ .

(٤) فتح القدير والعناية ٤٦،٥٦/١ ، شرح منح الجليل ٠٠٦/١ ، المجموع ٥/٩ ، مغني المحتاج ٩٩٢/٤ ، نيل المأرب ٦٩٣/٢ ، الكافي ٩٨٤/١ ، المحلى ٨٨٣/٧ ، الجامع لأحكام القرآن ٢٢٢/٢ ، ٣٢٢ ،

(١) سورة المائدة من الآية ٣ .

(٢) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ٧/٢ ، القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ٢٢٢/٢ ، الجصاص : أحكام القرآن ٤٢١/١ .

(٣) أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين (صحيح البخاري ٧٢/٢ ، صحيح مسلم ٦٧/١) .

(٤) فقد روي عن أبي هريرة قال : "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال " أخرجه البخاري في صحيحه ٥٢١/٤ .

(١) المجموع ٥٢/٩ ، مغني المحتاج ٩٩٢/٤ ، المقدسي : الشرح الكبير ٧٦/١١ ، المحلى ٨٨٣/٧ ، ٢٩٣ ، الجامع لأحكام القرآن ٣٢٢/٢ .

(١) شرح الخرشي ٨٨/١ ، الأبي : جواهر الإكليل ٣١-١١/١ ، الكوهجي : زاد المحتاج ٤٨-٧٧/١ ، ابن قدامة : الكافي ٢٩-٧٨/١ ، ابن حزم : المحلى ٨٥٢-١٣١/١ .

(٢) الحصكفي : الدر المختار ، ابن عابدين : رد المحتار ٠١٢-٩٠٢/١ .

(١) رد المحتار ٠١٢/١ .

(٢) د . محمد الهواري : استحالة النجاسات ٢ .

(٣) د . أبو الوفا عبدالأخر : مبحث إعلامي حول الاستغناء عن المحرمات والنجاسات في الدواء والغذاء . ٥٢ .

(١) د . يحيى خواجي ، د . أبو الوفا عبدالأخر : إعادة النظر في فتاوى الإباحة للمطعمومات ومستحضرات الزينة المخلوطة بالمحرمات والنجاسات ٦-٥ .

(٢) رد المحتار ٠١٢/١ ، ابن الهمام : فتح القدير ٦٧١/١ ، الشيرازي : المهذب ٠١،٨٤/١ ، الشريبي : مغني المحتاج ١٨/١ ، ابن قدامة : المغني ٢٧/١ ، المرادوي : الإنصاف ٨١٢/١ ، ابن تيمية : مجموع الفتاوى ٢٧/١٢ .

(١) ابن نجيم : البحر الرائق ٩٣٢/١ ، رد المحتار ٠١٢/١ ، فتح القدير ٦٧١/١ ، شرح الخرشي ٨٨/١ ، الدردير : الشرح الكبير ٠٠٥/١ ، ابن جزى : القوانين الفقهية ٤٣ ، المغني ٢٧/١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٨٦/١٢ ، المحلى ٨٧١-٦٦١/١ ، ٩٧١-٧٦١ .

(٢) المهذب ٨٤/١ .

(٣) رد المحتار ٠١٢/١ ، فتح القدير ٦٧١/١ ، أسهل المدارك ٠٤/١ ، المغني ٢٧/١ .

(١) المحلى ٧٦١-٦٦١/١ ، ٩٧١-٨٧١ .

- (٢) البحر الرائق ٧٥/١، فتح القدير ٦٧١/١، رد المحتار ١٢/١ .
(٣) الشوكاني: السيل الجرار ٢٥/١ .

(١) أخرجه أحمد في مسنده ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد وقال : رواه أحمد بإسنادين في أحدهما أبو بكر بن أبي مريم وقد اختلط ، وفي الآخر أبو طعمة وقد وثقه محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي ، وبقية رجاله ثقات ، وقد أشار الترمذي إلى هذا الحديث ، وذكره ابن حجر في فتح الباري وعزاه إلى أحمد ولم يتكلم عليه (مسند أحمد ١٧/٢ ، الهيثمي : مجمع الزوائد ٣٥/٣-٤٥ ، الشوكاني : نيل الأوطار ٣٣/٥ .

- (١) أخرجه مسلم في صحيحه ١٩١/٢ .
(٢) أخرجه أحمد في مسنده ، وأشار إليه الترمذي (مسند أحمد ٦٢/٣ ، نيل الأوطار ٧٨١/٨-٨٨١) .
(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه وصححه ، وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وأخرجه البيهقي في سننه وسكت عنه ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ، وقال : رواه أبو يعلى والبخاري والطبراني في الكبير ، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح ، غير حسان بن مخرق فقد وثقه ابن حبان ، وأخرجه ابن حزم في المحلى وقال : في سننه سليمان الشيباني وهو مجهول . (ابن بلبان : الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٩٦/٠١ ، الحاكم : المستدرک ٨١٢/٤ ، البيهقي : السنن الكبرى ٥/٠١ ، مجمع الزوائد ٦٨/٥ ، العيني : عمدة القاري ٤٣/٣ ، المحلى ٥٧١/١-٦٧١) .

(٤) رواه الحميدي في مسنده ، وله شاهد في مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما (صحيح مسلم ٩٨٦/١ ، نيل الأوطار ٧١/٨) .

- (١) ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال) . أخرجه البخاري في صحيحه ٥٢١/٤ .
(٢) السرخسي : المبسوط ٧/٤٢ ، ابن رشد : بداية المجتهد ٢٧٤/١ ، ابن النجار : منتهى الإرادات ١٤/١ ، ابن القيم : إعلام الموقعين ٤٠٢/٢ ، المحلى ٧٤١/٨ ، النووي : شرحه على صحيح مسلم ٢٥١/٣١ ، القنوجي : السراج الوهاج ٩٩٤/٧ .
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (مع شرح النووي عليه ٤١/٧) .
(٤) الكاساني : بدائع الصنائع ٧٣٩٢/٦ ، المغني ٢٣/٨-١٢٣ ، البهوتي : كشف القناع ٢١/٦ ، شرح النووي على صحيح مسلم ٢٥١/٣١ ، السراج الوهاج ٨٩٤/٧ .

- (١) المبسوط ٧/٤٢ ، بدائع الصنائع ٧٣٩٢/٦ ، بداية المجتهد ٢٧٤/١ ، المغني ٢٣/٨ ، كشف القناع ٢١/٦ ، المحلى ٧٤١/٨-٨٤١ ، القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ٩٨٢/٦-٩٩٢ ، شرح النووي على صحيح مسلم ٢٥١/٣١ ، السراج الوهاج ٨٩٤/٧ .
(٢) بدائع الصنائع ٧٢/١ ، رد المحتار ٥٣١/١-٦٣١ ، النفراوي : الفواكه الدواني ٢٥٤/١ ، بداية المجتهد ٦٧/١ ، الرملي : نهاية المحتاج ٥٥٢/١ ، المغني ٦٦/١ ، المحلى ٣٥١/١-٨٥١ .

- (١) رد المحتار ٨٢/١ ، المبسوط ١٨/١ ، بداية المجتهد ٩٧/١ ، الصاوي : بلغة السالك ٨٣/١ ، نهاية المحتاج ٣٤٢/١ ، مغني المحتاج ٥٨/١ ، المغني ٦٤/١ ، المحلى ٢٦١/١-٣٦١ .

- (١) أ.د. وافي الشرقاوي . رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بالشركة العربية للمنتجات الجيلاتينية الدوائية بمصر .
(٢) قرارات مجمع الفقه الإسلامي وتوصياته بجدة ٣٤ .

-
- (١) د. عبدالأخر: مبحث إعلامي حول الاستغناء عن المحرمات والنجاسات في الدواء والغذاء ٩١ .
(٢) السيوطي : الأشباه والنظائر ٨٨ .
-

(١) د. محمد الهواري : الطعام والشراب بين الحلال والحرام ٧١، خطاب أرسله المهندس : أحمد سليم إلى بريد الأهرام القاهري ، وبه هذه الأرقام الكودية ، وقد أشير إليه في العدد ١١٧١ من صحيفة الأهرام بتاريخ ٥٩٩١/٧/١٣ .